# ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956

أ . إبراهيم لونيسي
جامعة سيدي بلعباس

**أولا:جبهة التحرير الوطني تولد من رحم الأزمة**

**1- اللجنة الثورية للوحدة و العمل وأهدافها:**

تعود الإرهاصات الأولى لظهور "جبهة التحرير الوطني" في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى استفحال الأزمة داخل حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية –، وذلك عندما رفضت مجموعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب، الانسياق وراء هذا الصراع الذي كان صراعا من أجل الزعامة والمسؤولية ممزوجا بالحزازات الشخصية، وأنه كان ضد المصلحة العامة للحزب، فهذه المجموعة أفزعها كثيرا ما آلت إليه أمور الحزب من تدهور وتعفن، هذا الحزب الذي كان دائما ينادى بضرورة تحرير الجزائر بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية، هو ما دفع بهذه الجماعة على أن تأخذ على عاتقها مسؤولية رأب الصدع فبذلت لأ جـــل ذلك مجهودات كبيرة، ولكن بدون جدوى [1]

ظهرت هذه اللجنة في23 مارس1954، وكان هدفها الرسمي والعلني هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات، قصد إعداد الثورة وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات وعدم تأييد أي طرف من الطرفين المتصارعين والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حيادا ايجابيا، وهو ما جاء في المنشور الذي أعلن فيه عن تأسيس هذه اللجنة، وهذا حسب ما يرويه السيد عبد السلام بلعيد[2]، والذي دعا مناضلي الحزب إلى الاتحاد، وعدم السير وراء أي من الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب، والهدف من هذه اللجنة هو الانتقال إلى العمل المسلح.

وتم تأسيس هذه اللجنة من أربعة أشخاص: محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب، رفقة بشير دخلي الذي كان أيضا عضوا في اللجنة نفسها وكذلك رمضان بشبوبة الذي كان مناصرا للجنة المركزية، ومن هنا يمكن القول أن أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا غريبين عن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فخوفهم من أن يجر مصالي الحاج البلاد وراءه إلى المغامرة جعلهم يقومون بكل المحاولات لمنعه من التحرك، ولكن بلوغهم هذه الغاية كان يحتم عليهم استعادة ثقة القاعدة التي كانت تستهويها الشعارات المصالية.(3)

و في المقابل أكدت القاعدة الشعبية على اللجنة المركزية لتسليم الأمور لزعيم الحزب مصالي الحاج، وبالفعل قررت اللجنة المركزية أن تتنازل عن صلاحياتها لرئيس الحزب وإعطاءه قسما من المال، لتحضير مؤتمر للحزب في أجل أقصاه ثلاثة أشهر(4)، وهذا ابتداءا من 28 مارس 1954، وليس من المستبعد أن فكرة التقرب من بعض الثوريين في الحزب جاءتهم في هذه اللحظات بهدف إبعاد تهمة الإصلاحية عنهم بعد أن التصقت بهم بشكل محكم(5) .

إن أهم ما يلاحظه الدارس لتطورات اللجنة، هي أنها كادت أن تغرق في مستنقع ذلك الصراع الحاد، وبذلك يضيع الهدف الذي ظهرت من أجله. فلقد وجدت نفسها تؤيد المركزيين ضدّ مصالي الحاج وأنصاره، ويبدو أن يعود إلى كون بشير دخلي وبشبوبة محسوبين على اللجنة المركزية، فمن أن يكون المركزيون قد استغلوا هذين الشخصين لصالحهم بهدف احتواء

الثورية للوحدة والعمل، وتوظيفها لخدمة مصالحهم وأهدافهم، كما استغل أصحاب اللجنة المركزية ذلك الحقد الذي كان بوضياف يكنه للمصاليين منذ أن كـــان في فرنسا، لتحقيق نفس الغرض. ويقول أحمد محساس في هذا الشأن: " إن محمد بوضياف كان يتقرب إلى المركزيين بسبب تعرضه إلى من المصاليين ولسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا في فرنسا" [6] .

ومن الأدلة التي تؤكد لنا انغماس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في الصراع إلى جانب المركزيين ما صرح به عبد الحميد مهري من أن ولادة الثورية كانت بمساعدة من اللجنة المركزية وبتزكية منها. ومن أبرز على ذلك حسين لحول وبن يوسف بن خدّة، ويؤكد عبد الرحمان كيوان، العلاقة والتي كانت تتمثل في قيام اللجنة المركزية بتمويل صحيفة (الوطني le Patriote) الناطقة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل[7]، كما أن هذه الصحيفة كانت تتناول بصفة خاصة المصاليين بانتقادات لاذعة [8]. كما أن افتتاحياتها كانت تكتب بقلم حسين لحول العدو اللدود لمصالي الحاج.

وانطلاقا من كل هذا يمكننا القول أن تلك التخوفات التي أعلنها أنصار مصالي الحاج مباشرة بعد ظهور اللجنة الثورية، كانت في محلها إلى حد ما، وخاصة عندما اعتبروها مناورة من خصومهم المركزيين، وحتى بوضياف يعترف بذلك ضمنيا، عندما قال بأن اللجنة الثورية كانت تبدو في سياق تلك المرحلة من الخلاف أقرب إلى المركزيين، وكان من الصعب عليه وعلى رفاقه إبعاد هذه الشبهة دون الكشف عن حقيقة أهدافهم قبل الأوان ويبرر هذه العلاقة التي يعتبرها تكتيكية بعاملين اثنين وهما:

1.كسب الطرف الثاني في الخلاف مؤقتا بعد أن خسر ورفاقه الطرف المستقيل وسائل الأمانة العامة المالية والمادية والبشرية لخدمة أهدافهم [9]، كما أن بوضياف يؤكد على أن هذا هو السبب الذي أدى إلى غضب العناصر المصالية عليهم، لأنهم فوجئوا بهذه المبادرة التي من المحتمل أن تعيد النظر في الانتصارات التي حققوها على اللجنة المركزية. [10]

ومهما يكن من أمر هذه القضية فإن محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد تفطنا إلى خطورة الوجهة التي كانا يتوجهان إليها، وهي تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشتيت القاعدة، وبدون شك أن لتلك الضغوطات التي تعرضا لها من بعض المناضلين، مثل العربي بن مهيدي وديدوش مراد وأحمد محساس [11]، دخلاً كبيرا في ذلك، لهذا رأى كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ضرورة تصحيح المسار، وأن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو إبعاد دخلي وبشبوبة عن اللجنة الثورية، ولقد جاءتهما الفرصة المناسبة، ليس فقط لإبعاد هذين الشخصين، بل للانتقال إلى مرحلة أخرى متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح، وتتمثل هذه الفرصة في أن الحزب قد هضم نهائيا عملية الانشقاق، بانعقاد مؤتمر هورنو ببلجيكا. فهذا المؤتمر حسب رأي بوضياف أنهى عمليا مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإن ساعات العمل قد دقت. [12] وتم تنفيذ أول خطوة في هذا الإطار وذلك بعقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة التي أفضت إلى عقد اجتماع مجموعة الـ 22.

## 2. اجتماع مجموعة الـ 22 وقراراتها :

إن مجموعة الـ 22 واجتماعها المنعقد في أواخر شهر جوان 1954 يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الجزائر المعاصرة، وهذا رغم بساطته من الناحية الشكلية، إلا أنه كان حاسما من حيث المضمون، والدارس بتمعن لهذه المجموعة ولاجتماعها وما تمخض عنه من نتائج بعد نقاشات حادة وساخنة سيلاحظ أن نقاشاتهم كانت ديمقراطية افتقرت إليها التشكيلات السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية في تلك الفترة، وهناك أدلة كثيرة ستؤكد لنا هذا الحكم، ومن أبرزها نذكر:

1. الشعار الذي رفعته هذه المجموعة وهو "ضرورة فهم كل الأمور حتى أدق التفاصيل" حيث يذكر عيسى كشيدة أحد عناصر المجموعة عن العربي بن مهيدي أنه كان يقول للمناضلين أن الثورة اختيار شخصي ومسؤولية فردية، وانه كان يحث المناضلين على التحرر من كل القيود النضالية، والممارسات السابقة، فإذا كان شعار المرحلة السابقة "لا تحاول أن تفهم" فإن شعار المرحلة القادمة هو عكس ذلك تماما" حاول أن تفهم حتى أدق التفاصيل". وكان يقول لهم: " إذا فارقتكم لحظة واحدة ثم عدت إليكم وأنا ارتدي بذلة جديدة فلا تتحرجوا في البحث عن كيفية حصولي على هذه البذلة"(13).

2. اتفاق المجموعة منذ البداية على أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتحاور، وطرح الرأي والرأي الآخر، حتى تتمكن من التوصل إلى وضع من الحلول التي بإمكانها أن تتجاوز بها مرحلة التعفن التي وصلتها الحركة، والخروج بالتالي من المأزق الذي دخلت فيه الحركة الوطنية، وكان هذا بعد

طرحها للسؤال، ترى ما العمل؟ يجيب التقرير الذي قدمه محمد بوضياف إلى المجتمعين على ذلك بقوله:" نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة علينا نتشاور بخصوص الوضعية الخطيرة التي آل إليها الحزب لنقرر معا ما ينبغي مستقبلا."[14]

3. إن النقاش الديمقراطي التشاوري الذي ساد الاجتماع أدى إلى بروز موقفين:

**الأول**: يدعو إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة.

**الثاني**: لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث حتى يحين الوقت المناسب.

واحتدم النقاش بين الطرفين، وكان من الممكن أن يؤدي إلى تفجير الاجتماع من أساسه لو أن كل طرف تمسك بموقفه، وتصلب له، ولكن مبدأ التشاور والتحاور الذي اتفقوا عليه منذ البداية، حال دون الوصول إلى هذه النتيجة الكارثية، ولقد نجح سويداني بوجمعة في فك الخلاف، بتدخله الذكي والحاسم والعملي في الوقت ذاته "هل نحن ثوريون أم لا؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر لإعلان الثورة؟."[15] ولا يقل تدخل العربي بن مهيدي ذكاءا أيضا عندما قال مخاطبا المترددين " أعلنوا الثورة وألقوا بها إلى الشارع فسوف يتبناها عشرة ملايين جزائري." والعربي بن مهيدي بتدخله هذا أراد تمرير رسالة واضحة المضمون لأصحابه، مفادها أننا لسنا الوطنيين الوحيدين على الساحة، ولسنا وحدنا في الميدان فكل الشعب الجزائري معنا.

4. الاتفاق على انتخاب شخص من المجموعة ليتولى مسؤولية المنسق الوطني، وذلك عن طريق الاقتراع السري، بشرط أن يتحصل الفائز على أغلبية الثلثين، وبالفعل أجريت انتخابات سرية في جولتين، الأولى لم يتحقق فيها نصاب الثلثين، وفي الثانية فاز أحد المترشحين [16] بالأغلبية، 17 صوتا من 22 وهو بوضياف.

ويجب علينا الإشارة هنا إلى أن عملية الانتخاب هذه ثار حولها كبير، ففي الوقت الذي تجمع فيه الكثير من الشهادات أن العملية تمت عن طريق الاقتراع السري، نجد محمد حربي يقول أن العملية تمت بطريقة غير ديمقراطية، وذلك عن طريق الاعتماد على مبدأ الانتقاء والتزكية، وهو المبدأ الذي كان معمولا به داخل حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[17]، ولكن محمد حربي سرعان ما يستدرك حكمه هذا بقوله: إن الآراء اختلفت حول كيفية وقوع هذا الانتقاء فمحمد مشاطي يذكر أن الاختيار كان محدودا، حيث أن الحاضرين لم ينتخبوا سوى شخصين من بين الذين حضروا الاجتماع، وهما ابن بولعيد وبوضياف، وفوضوا لهما مهمة اختيار القيادة [18]، في حين نجد أن الشخص نفسه يذكر في شهادة أخرى صوت لصالح مصطفى بن بولعيد وبن عبد المالك رمضان [19]، وهذا ما متناقضا مع نفسه، وأصبح قوله بان الاختيار كان محدودا غامضا وغير ثم يقول بعد ذلك: " إن الطريقة التي تمت بواسطتها عملية إفراز القيادة الخماسية لم تكن توحي بالثقة المطلوبة ولاسيما في مثل تلك الظروف الصعبة التي تقتضي كامل الثقة والاقتناع[20]. ويبدو أن مشاطي بكلامه هذا الغامض

والمتناقض يحاول تقديم تبريرات واهية لعملية انسحاب مجموعة قسنطينة من عملية التحضير للثورة التحريرية مباشرة بعد انتهاء اجتماع مجموعة الـ 22 [21].ويعتبر عيسى كشيدة[22] هذا الانسحاب عبارة عن غضب من القسنطينيين حيث يقول: إنه بعد مرور بضعة أيام عن الجلسة التاريخية ظهر سوء تفاهم فقد تشاور عناصر من قسنطينة، وعلى رأسهم غراس عبد الرحمن عقب الاجتماع واعتبروا بأنه كان ينبغي دراسة بعض القضايا التي تبدو في رأيهم ذات أهمية دون أن يتم التطرق إليها بما فيه الكفاية، وطالبت هذه الجماعة من خلال رابح بيطاط بعقد اجتماع مصغر في منزل مراد بوقشورة أو في منزل كشيدة لوضع استراتيجية كفيلة بتحليل أفضل للواقع .ولقد أصر الأعضاء القسنطينيون على مناقشة ما يلي :

1. اختيار القادة بالشكل الذي يضمن تمثيلا جيدا من خلال شخصيات معروفة في الساحة السياسية .
2. ضمان التغطية السياسية و تحديد الدور العسكري في بنية المنظمة.
3. إحصاء كافة الوسائل البشرية والمادية .

ولقد رفض بوضياف عقد أي اجتماع لمناقشة الاستراجية المسطرة لأنه من المستحيل التراجع عن قرارات تم اتخاذها، و في المقابل اقترح أن يكون غراس عضوا سادسا في هيئة الأركان إلا أن هذا الأخير رفض العرض واعتبره محاولة لشراء ذمته .وبعد اندلاع الثورة عرفت جماعة قسنطينة متاعب شتى .

ويذكر محمد حربي أن بوضياف يعطي رواية أخرى، مفادها أن الحاضرين طلب منهم انتخاب شخص واحد فاختاروه هو، فيما كان دور ابن

بولعيد ينحصر في فرز الأصوات[23]. ويذكر أيضا أن العقيد الطاهر الزبيري أخبره بأن الفرز تم بطريقة مشبوهة، فأصوات الحاضرين كانت في أغلبيتها لصالح مصطفى بن بولعيد الذي تحصل على سبعة عشر صوتا، مقابل أربعة أصوات لبوضياف [24]، كما أن العقيد علي كافي يذكر أن المجموعة مصطفى بن بولعيد منسقا إلا أنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف، ويذكر أن هذا ما ذكره بوضياف شخصيا لنجل بن بولعيد في القنيطرة سنة 1989 [25] .

أما عيسى كشيدة فيذكر في مذكراته (مهندسوالثورة) أن مجموعة الـ22 خلال مناقشتها لكيفية اختيار القيادة التي تتولى مسؤولية التنسيق و الحركة أقرت بالإجماع عملية انتخاب المسؤول وليس تعيينه بطريقة عشوائية، وأن كل الحضور أعربوا عن ثقتهم في مصطفى بن بولعيد ليقوم بفرز الأصوات ويبلغ من سيقع عليه الاختيار، ويذكر أنه عقب انتهاء الاجتماع قام بن بولعيد بفرز القصاصات الاثنتين والعشرين، وأشار إلى الحصول على نتيجة عقب الدور الثاني حيث بلغ بوضياف قائلا :(أنت الذي انتخبوك )فرد بوضياف :(مع رفقائنا الثلاثة العربي ومراد ورابح الذين ساعدونا في تحضير هذا اللقاء سنكون خمسة في انتظار قرار نهائي بخصوص عدد العناصر التي تشكل هيئة الأركان ).

وبهذا تمخض هذا الاجتماع عن تكوين لجنة خماسية تتكون من بوضياف و مصطفى بن بولعيد و رابح بيطاط[26]، وديدوش مراد والعربي بن مهيدي، وبعد انضمام كريم بلقاسم إليهم أصبحت سداسية، وكلفت هذه اللجنة بالتخطيط والتحضير الجدي لتفجير الثورة، ولهذا الغرض عقدت

من الاجتماعات، طرحت فيها الكثير من القضايا المتعلقة مباشرة بالعمل المسلح، ومن أبرز وأخطر القضايا التي طرحتها اللجنة على بساط البحث الغطاء السياسي للحركة. وهذا انطلاقا من كون العناصر التي قررت إعلان الثورة لم تكن معروفة لدى عامة الشعب الجزائري، حتى وان كان بعضهم عبارة عن إطارات سامية أو متوسطة داخل حزب الشعب- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- لأنها كانت تعمل في الخفاء، وهو الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن شخصية سياسية معروفة على الساحة الوطنية وتستطيع جذب الشعب إليها.

ونتساءل هنا عن مدى استفادة هذه المجموعة من الدرس الذي تعرض له حزب الشعب- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- في قضية الزعامة، وما تسببت فيه للحزب من تمزق وتشتت، الم يتدارسوا فيما بينهم إمكانية تكرار هذه التجربة، وبالتالي فشل العمل الذي يخططون له؟ أم أنهم اعتبروا هذا العمل كإجراء تاكتيكي فقط ليساعدهم في تفجير الثورة ثم يعملوا على التخلص من هذا الغطاء السياسي بمجرد تفجير الثورة؟

مهما يكن من أمر هذه القضية، فان اهتماماتهم توجهت نحو الدكتور محمد الأمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية الثانية في الحزب خلال الحرب الإمبريالية الثانية، إلى غاية خروجه منه سنة 1949، يحظى بتقدير كبير لديهم، بل وكانوا يعتبرونه الأب الروحي لفكرة العمل المسلح في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، فاتصل به كل من محمد

وكريم بلقاسم ومصطفى بن بولعيد، فطلب منهم مهلة للتفكير متعهدا للرد عليهم خلال أسبوعين، وضرب لهم موعدا بإحدى المقاهي العاصمية.

كان دباغين يظن أن المجموعة تريد الاستفادة من خبرته وتجربته، في حين أن المجموعة طلبت منه الموافقة على تزعم الحركة بدون أي شرط، مما سيجعل كل تردد من جانب دباغين يثير عندهم تحفظهم المعهود من السياسيين، وهو ما حصل فعلا عندما أكد لهم أن منطقتي الاوراس والقبائل فقط المستعدتين لخوض الكفاح المسلح، إلا أن ممثلي لجنة الستة الذين كانوا يثقون بزملائهم من المناطق الأخرى لم يستسيغوا هذه الملاحظة، وأمام هذا الموقف قررت المجموعة الاستغناء عن خدماته[27]. وهنا قررت لجنة الستة الاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية.[28]

ومن حق القارىء أن يتساءل، هل فكرة القيادة الجماعية التي تم اعتمادها عشية انفجار الثورة، كانت نابعة من قناعات راسخة لدى مفجري الثورة، بفعل تأثرهم بالتجربة التي عاشوها خلال أزمة حزب الشعب؟ أم أنهم طرحوها لأسباب أخرى؟ أي هل هذا المبدأ أملاه الحرص على النجاعة والفعالية أم أن هناك أمورا أخرى أدت إلى طرح مبدأ القيادة الجماعية؟

إننا نرجح الرأي الأخير، لان هذه المجموعة لو أنها لجأت فعلا إلى القيادة الجماعية كدرس استخلصته من أزمة الحزب لكانت قد قررته مجموعة الـ 22 في جوان 1954، ولم تنتظر إلى غاية سبتمبر 1954، وما أتعبت أيضا نفسها في البحث عن شخصية سياسية بارزة كغطاء سياسي لحركتهم، ونجد أحمد محساس يؤكد هذا الرأي بقوله إن كل " واحد يشعر بضرورة إيجاد

بين مختلف الأنشطة، ومختلف الأشخاص والمحافظة عليه، وكانت القيادة الجماعية هي الحل الذي يفرض نفسه للحد من نزعة المسيرين إلى الانفراد بالسلطة والبيروقراطية." (29)

ويقول محمد حربي معلقا على هذه القضية، بأن القيادة الجماعية لا تعني الديمقراطية بل بالعكس تنفيها، فالسلطة كانت مطلقة، وفي الظاهر مركزية ذلك أن كل واحد من الذين يمارسونها مرتبط بالجهاز المركزي، وفي الوقت نفسه ممثل لمنطقة معينة، ومن هذه الزاوية يمكن القول بان جبهة التحرير قد أعادت في ظروف جديدة أشكال سلطة قديمة. (30) أما محمد بوضياف فيقول إننا قررنا السير وفق اللامركزية؛ أي التخلي عن الديمقراطية المركزية، نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري، هذا الاتساع الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا فعالا،" لذا قررت حرية المبادرة للمناطق" (31) وهو ما يناقض تماما ما ذهب إليه محمد حربي. والملاحظ أن المجموعة التي فجرت الثورة التحريرية بقيت مجهولة الشعب الجزائري لمدة من الزمن، ويعيد الأستاذ رابح بلعيد أسباب ذلك إلى كون محمد بوضياف وجماعته قرروا ألا يكشفوا عن هوياتهم حتى تحين المناسبة، وذلك لخشيتهم من أنه إذا كشفوا عن أنفسهم مع بدايات العمليات العسكرية لن يتبعهم الشعب، وسيعتقد أنهم عملاء مهيجون في خدمة الأعداء، وذلك بحكم أن الشعب لم يكن يعرف هذه المجموعة، وأرادوا من وراء أيضا أن يوهموا الشعب أن مصالي الحاج هو مفجر الثورة، وفي الوقت ذاته أن هذه العملية هي أحسن طريقة لإثارة عملية قمع بوليسية ضد الحركة من

اجل انتصار الحريات الديمقراطية، والتي من شأنها القضاء على البقية الباقية هذا الحزب، وتترك بالتالي لجبهة التحرير السيادة على الثورة، وبالفعل تحقق مرادهم، فحسب التقديرات التي أوردتها مختلف المصادر، فإن الشرطة اعتقلت بين الفاتح من نوفمبر والسابع منه أكثر من 446 مناضلا من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما قررت حكومة منديس فرانس يوم نوفمبر حل الحركة، ولقد أكد أحمد بن بلة كل هذا سنة 1963 عندما صرح قائلا:" لم نكن نجهل بأنه في حالة وقوع حدث خطير، فإن الحكومة لن تتوانى في حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وسجن مسؤوليها، وهذا ما فعلته وما ارتاحت له نفوسنا، إن الحكومة الفرنسية بذلك من دسائس محترفي السياسة الذين كانت تعتبرهم شركاءنا، وهم في الواقع يعرقلون عملنا بصورة رهيبة." (32)

## ثانيا :تطورات جبهة التحرير الوطني إلى غاية .1956

### 1- ما هي حقيقة الجبهة؟

إن أبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند التصدي بالتحليل لمسألة ظهور جبهة التحرير الوطني، ومحتواها الإيديولوجي في السنوات الأولى للثورة، هو: هل هي امتداد مباشر لحزب الشعب الجزائري- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؟- إن مصطفى الاشرف ينفي أن تكون امتدادا لها، بل حركة جديدة كل الجدة حسب رأيه (33)، بل وحتى مؤسسي الجبهة حاولوا تقديم حركتهم على أنها حركة جديدة تماما، ويقول حربي بأنهم بهذا العمل حاولوا إعادة بناء الماضي بطريقة انتقائية، لم تمليها اعتبارات نظرية بل

الحاجة إلى الشرعية التاريخية، وهذا على أساس أن كل الذين أسسوا هذه الحركة هم مناضلون في حزب الشعب- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- وبالتالي تشبعوا بأفكاره وأساليبه وممارساته، وقد حاولوا بناء شرعيتهم بتجاوز انقسامات الحركة، وبالتركيز على خصومهم من قادة حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- من مركزيين ومصاليين، باعتبار أن لهم نفس التطلعات ونفس التاريخ السياسي ونفس القاعدة الاجتماعية، فهذا التقارب سيجعل الصدام معهم لا مفر منه.(34)

ومصطفى الأشرف محق في حكمه، إذا كان يقصد به الجوانب النظامية، وأساليب العمل فقط، ومما لا شك فيه أنه يقصد ذلك فعلا، لأنه يؤكد بعد ذلك أن الجبهة تشكل امتدادا أيديولوجيا لحزب الشعب". أن الجبهة قد أنقذت المذهب الوطني الطلائعي في أساسه وأحيت النضال القاعدي وضاعفت إمكانيات وعدد الأقلية الفاعلة... لقد ظهرت مع الجبهة بعض المبادئ الكبرى لحزب الشعب الجزائري، ولكن بكيفية أكثر وضوحا وديناميكية وفعالية، وعلى نطاق يتجاوز الكتل الحزبية والحساسيات الشخصية والتعصب الأعمى". (35) والمستنتج من رأي مصطفى الاشرف أن الجبهة هي في الحقيقة امتداد لحزب الشعب الجزائري قبل 1946، أي قبل أن يعطي لنفسه واجهة شرعية باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

وهو ما يؤكده محمد حربي بقوله: إن أول خطوة قام بها دعاة المسلح لتأكيد القطيعة مع الماضي، هي الرجوع إلى سنة 1947 كبداية للتباين الذي حصل سنة 1954، فالوقوف ضد المشاركة في الانتخابات تلك السنة،

والانتماء إلى المنظمة الخاصة أصبحت خلافا للواقع هي المعايير لتحديد من مع العمل المسلح، ومن كان ضده، فكل قادة حزب الشعب الذين دعوا سنة 1946 إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بهدف الوقوف في الأحزاب الإصلاحية، وفضح أوهامها، حول إمكانيات الثورة التدريجية أمام الجماهير ثم تصنيفهم كإصلاحيين واعتبروا الأسباب دعائية من التائهين والانحرافيين. (36)

فالجبهة إذن وضعت حدا نهائيا لتلك الممارسات التي سادت خلال الفترة ما بين 1947 و1954، سواء من الناحية النظامية أو العملية، حيث تم تحرير مناضلي الحزب من ظاهرة عبادة الشخصية، وتقديس صورة الزعيم المجسدة في مصالي الحاج، وفي التخلي عن النضال السياسي لوحده، لأنه أسلوب عقيم وعاجز عن تحقيق أهداف الحزب، واللجوء إلى عملية الجمع بين الأسلوب العسكري والسياسي معا كوسيلة لتحرير الجزائر. أما الذي ورثته الجبهة من حزب الشعب، ويعتبر استمرارية له، هي الفكرة التحريرية التي سعى الحزب ومن قبله نجم شمال إفريقيا إلى غرسها في أوساط الشعب الجزائري.وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن بعض الاختلافات قد ظهرت بين الداخل و الوفد الخارجي عن جبهة التحرير الوطني، ولقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج من خلال قراءتنا لبعض الرسائل الواردة في كتاب :(المراسلات بين الداخل والخارج –الجزائر القاهرة 1954-1956) لصاحبه مبروك بلحسين، وخاصة في الوثيقة رقم 29 حيث يقول فيها عبان رمضان:" ليس لنا نفس التصور عن جبهة التحرير بالنسبة إليكم تعتبر جبهة التحرير حزبا تقف خلفه

أغلبية الشعب الجزائري، كما أنها استمرار لحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و اللجنة الثورية للوحدة والعمل...أما بالنسبة إلينا فإن جبهة التحرير هي امتداد في المجال السياسي للشعب الجزائري من أجل استقلاله. إن الجبهة هي شيء جديد و ليست هي حزب الشعب الجزائري ولا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. إن الجبهة هي تجمع الجزائريين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال...إن جميع الناس في الجزائر جبهويون ".

**2-الجبهة بدون تنظيم قانوني أو مؤسساتي:هل هو دليل عجز؟**

إن جبهة التحرير الوطني منذ أن تأسست إلى غاية 1956، لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسساتي ويذكر أحد أعضاء مجموعة الـ 22 وهو لخضر بن طوبال أنهم كانوا أمام خيار صعب، وهو أن تختار المجموعة بين أمرين "التنظيم أولا ثم إعلان الثورة، أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاختيار الحل الأول."(37)

ولكن هذا لا يعني أن مجموعة الـ22 كانت عاجزة عن صياغة برنامج عمل للتنظيم السياسي الذي أنشؤوه، بل يعود ذلك إلى الظروف المحلية والدولية المختلفة التي كانت سائدة أثناء تلك الفترة، والتي لم تكن تسمح بتأجيل عملية تفجير الثورة، ويمكن لنا تحديدها في النقاط التالية:

1. التطورات الخطيرة التي بدأت تأخذها أزمة حزب الشعب.
2. ما حدث في الهند الصينية من هزيمة نكراء ؟ للاستعمار الفرنسي في معركة ديان بيان فو.

3. ما كان يحدث في المغرب الأقصى وتونس من تطورات، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تركيز عسكري شديد في الجزائر، مما يفوت عليهم فرصة تفجير الثورة .

وربما يتساءل البعض :كيف نجحت مجموعة الـ22 من تفجير الثورة قبل أن تقوم بصياغة برنامج عمل، ولا هيكلة التنظيم السياسي الذي سيقود هذه الثورة؟ إن ذلك يعود أساسا إلى:

1. انتمائهم إلى المنظمة السرية.
2. انتمائهم إلى الجيل الجديد من المناضلين.
3. موقفهم الحيادي تجاه الصراع بين المركزيين والمصاليين.

فهذا كله جعلهم مجموعة متجانسة، وأقرب إلى حزب منها إلى أي بناء جبهوي، وهو ما عبر عنه بيان أول نوفمبر 1954 " رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين، التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق... وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة". ويذكر محمد بوضياف " أن جبهة التحرير كانت منذ اندلاع الثورة وإلى غاية 1956 كيانا أو جسما موحدا لكنها بعد مؤتمر الصومام، أصبحت ائتلافا أو جبهة بأتم معنى الكلمة، فقدماء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي، والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يفرطوا بجدية في ذاتيتهم، فابتداءا من 1956 تكونت الجبهة الحالية، هذا المزيج المعقد". (38)

فجبهة التحرير الوطني عندما تشكلت في 1954، قامت بدعوة الشعب الجزائري الذي كان مشتتا بين مختلف التشكيلات السياسية، إلى تجاوز كل الخلافات السياسية والاجتماعية والالتفاف حولها، وهو ما كانت ترمي إليه من قولها في بيان أول نوفمبر 1954"... ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر" خاصة وأن الشعب حسب اعتقاد الجبهة في هذا البيان، أنه متحد حول قضية الاستقلال والعمل، وهو الشرط الأساسي لإنجاح عمل أي حركة ثورية"، فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل لهذا لم تكن تسعى إلى تحقيق اتحاد الأحزاب التي كانت قائمة، بل تدعو جميع أفراد الشعب إلى الانضواء تحت راية واحدة – جبهة التحرير الوطني- بصرف النظر عن المعتقدات السياسية المتباينة والمصالح المادية والاجتماعية المتناقضة ، وهذه الدعوة أدخلت الاجتماعية والسياسية المكونة للتشكيلات السياسية المختلفة في معادلة صعبة جدا، فإما أن تلتحق بالثورة بشكل فردي وشخصي، أو أن تحافظ على تشكيلاتها السياسية، وهو ما سترفضه جبهة التحرير الوطني، ولكن بعد مرور أقل من سنتين من اندلاع الثورة أخذت هذه القوى في الالتحاق بالجبهة وبالتالي بالثورة دون أن تضع في حساباتها، ولاءاتها الحزبية القديمة ولا المادية والاجتماعية. وبهذا الشكل يمكن القول أن الجبهة قد احتوت مختلف

التناقضات التي تمثلها تركيبتها المتمايزة اجتماعيا، وسياسيا، هذه التناقضات ستنفجر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

من حق القارئ أن يتساءل هنا أيضا: هل كان همّ مؤسسي جبهة التحرير، ومفجري الثورة هو التفجير فقط، دون التفكير في مختلف الجوانب الأخرى التي ستصاحب عملية التفجير، كالجانب الاجتماعي والاقتصادي وانعكاساتها على الوضعية العامة؟ وبمعنى آخر هل كان أول نوفمبر تعبيرا عن الرفض الجذري للمجتمع الاستعماري، ومن ثم فإن هدفه لم يكن يخرج عن إطار تحقيق الاستقلال؟

إن الإجابة بنعم على هذه التساؤلات سيكون مجحفا في حق بيان نوفمبر 54 لأن ذلك سيفرغه من بعض أبعاده الأساسية، وخاصة البعد الإسلامي والاجتماعي الديمقراطي" إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية". كما أنه من الخطأ القول بأن مفجري الثورة لم تكن لهم أفكار سياسية واجتماعية، بل وحتى مذهبية، لأنهم في الحقيقة كانوا متشبعين بالأفكار التي كان يؤمن بها حزب الشعب – من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- باعتبار أن هؤلاء الذين فجروا الثورة كلهم ينتمون إلى هذا الحزب، ومن أبرز الأدلة المؤكدة لهذا هو أن مفجري الثورة قد ثاروا ضد جمود وانتظار الأحزاب الجزائرية عامة، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خاصة، وليس ضد ضيق وضعف مشروعها السياسي المتمثل في المطالبة بالاستقلال وإقامة "جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية"، وهذه الديمقراطية تكون سياسية واقتصادية مبنية على أساس

الاجتماعية والرخاء الاقتصادي [39]، وهي الأفكار التي ستتبناها جبهة التحرير الوطني فيما بعد.

فهؤلاء الذين فجروا الثورة إذن لم يأتوا بثقافة سياسية جديدة، وحتى البعد الثوري نفسه ليس جديدا، بل إن فكرة اللجوء إلى العنف المسلح ولدت من جديد في الحركة الوطنية منذ قيام الحرب الثانية[40]. فالشيء الذي قام به الذين فجروا الثورة هو أنهم تجاوزوا كل التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية بفضل جبهة التحرير الوطني، وأعطوا لهذه التشكيلات فضاء أوسع للتعبير من خلال الجبهة عن قدراتها الكامنة والمكبوتة، لهذا فتحوا أبواب الجبهة لكل المواطنين ومناضلي هذه التشكيلات للالتحاق بالجبهة، لكن بأسمائهم الشخصية، وليس باسم التشكيلات التي ينتمون إليها، حتى لا يقوموا بنقل الصراعات والانقسامات الداخلية التي كانت تعاني منها إلى داخل الجبهة.

وبقولنا أن الهدف من جبهة التحرير هو تجاوز التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة قبل 1954، لا نقصد بذلك أن مفجري لم يكونوا يفكرون في إحداث تجديد، بل كانوا يؤمنون بضرورة إحداث ثورة اجتماعية ملائمة للثورة التحريرية، إلا أن ذلك لم يظهر إلا بعد 1956، وهو ما يؤكده مبروك بلحسين بقوله إن الذين قاموا بتفجير الثورة كانوا مسلحين بإيديولوجية، وبخطوط عريضة لمشروع مجتمع يستهدف قيام دولة عصرية أساس من العدالة الاجتماعية، وقد تبلور هذا المشروع في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الصومام كمشروع للثورة بالمعنى الشمولي للكلمة، أي تغيير البنيات

والذهنيات والمفاهيم ووضع أسس تجديد عميق على الصعيدين الاقتصادي والثقافي.[41]

وتعود أسباب عدم إبراز هذا المشروع قبل 1956 بشكل واضح المعالم إلى تخوفهم من أن يحدث ذلك- أي طرح ثورة اجتماعية- تصدعا داخل وحدة الحركة من أجل الاستقلال، والتي كانت في بداياتها، ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج والشمولية، هذه المرحلة التي وصلتها في حدود 1956، لذا نجد بروز الأفكار الاجتماعية والاقتصادية للثورة بشكل واضح في ميثاق الصومام، حيث شرع في تحديد الملامح العامة والعميقة للثورة التي لم تكن فقط ثورة تحريرية، بل هي ثورة ديمقراطية شعبية تسعى إلى محاربة الإقطاعية والإمبريالية، والى إحقاق الثورة الزراعية والنظام الديمقراطي، بمضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المتمثل في حكم الشعب نفسه بنفسه، والقضاء على كل أشكال التسلط على إرادته.

ولكن لا يجب أن يفهم من كل هذا أن قيادة الثورة الجزائرية كانت تسوي بين العمل العسكري، والتفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل كان تركيزها أكبر على تجنيد كل الطاقات من أجل العمل العسكري. ويرى محمد حربي أن هذه الطريقة هي التي أدت بهم إلى تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بتثبيت وترسيخ وتوسيع الثورة المسلحة، على حساب الجوانب السياسية وبالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري على بناء حزب أو بناء الجهاز السياسي[42].

## الإحالات

(1) – هل فعلا هذه هي الأهداف الأساسية والحقيقية التي ظهرت من أجلها اللجنة الثورية للوحدة والعمل أم أن هناك أهدافا أخرى سرية لم يتم البوح عنها وغير معروفة إلى يومنا هذا، وهي الأهداف الحقيقة التي تأسست من اجلها هذه اللجنة .

(2) – Bennoune(Mahfoud), El Kenz (Ali): le hasard et l'histoire-entretiens avec Bellaid Abdesselam, Alger, 1990, T1,. P52.

(3) – حربي (محمد): الثورة الجزائرية سنوات المخاض. تر/ نجيب عياد، صلاح المتلوني( الجزائر 1994) ص 58.

(4) – عباس (محمد): اغتيال حلم. أحاديث مع بوضياف (دار هومة الجزائر 2001) ص81.

(5) – حربي: الثورة الجزائرية ص 58.

(6) Mahsas (Ahmed) : Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre Mondiale à 1954, Alger 1990, P.307

(7) – انظر حديث مهري (عبد الحميد )عن أزمة الحزب في جريدة الشعب 1 نوفمبر 1990، و شهادة حسين لحول في عباس (محمد): رواد الوطنية (دحلب للنشر– الجزائر 1992) ص 120.

(8) - Mahsas: P 310.

(9) – عباس: اغتيال حلم. ص42.

(10) – المصدر نفسه ص181–182.

(11) Mahsas. P308.

(12) – عباس : اغتيال حلم. ص 43.

(13) – انظر شهادته في عباس : فرسان الحرية، ص175.

(14) – عباس: اغتيال حلم، ص45.

(15) – المصدر نفسه ص45، حربي: الثورة الجزائرية ص 60.

(16) – إن جل المصادر التي عدنا إليها لم تذكر لنا أسماء هؤلاء المترشحين ولكن على ما يبدو أن قائمة هؤلاء كانت تتكون من مصطفى بن بولعيد وبوضياف، وعن نتيجة هذه الانتخابات انظر عباس: اغتيال حلم . ص184–185.

(17) – حربي: الثورة الجزائرية ص60.

(18) – المصدر نفسه.

(19) – عباس : فرسان الحرية ص 39.

(20) – المصدر نفسه

(21)– تتمثل مجموعة قسنطينة في – محمد مشاطي– عبد السلام حباشي– رشيد ملاح– السعيد بوعلي.

(22) عيسى كشيدة ،مهندسو الثورة (منشورات الشهاب ، الجزائر 2003)،ص–ص:73–75.

(23) – حربي: الثورة الجزائرية ص 60، ونشير هنا إلى أن حربي لم يشر إلى المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومات.

(24) – المصدر نفسه ص 61، ويذكر في ص 74 أن بوضياف هو الذي أخبر الطاهر الزبيري بهذه المعلومات

(25) –كافي (علي): من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962 –مذكرات– (دار القصبة للنشر، الجزائر 1999) ص 76، وهذا يتناقض تماما مع كل ما صرح به بوضياف في مختلف حواراته وأحاديثه المنشورة.

(26) – من مواليد 1925 بعين الكرمة (ولاية أم البواقي) أحد أعضاء المنظمة السرية، وعضو في مجموعة الـ22، ولجنة الستة، ألقي عليه القبض في شهر مارس 1955، تولى عدة مناصب سياسية بعد استرجاع السيادة الوطنية أخرها رئاسة المجلس الشعبي الوطني، توفي سنة 2000.

(27) – حربي: الثورة الجزائرية. ص67، وعن هذه الاتصالات انظر عباس: اغتيال حلم ، ص188.

(28) – عباس: المصدر السابق ص185.

(29) Mahsas . P 316.

(30) – حربي: الثورة الجزائرية. ص69.

(31) – عباس: اغتيال حلم. ص 189.

(32) – بلعيد (رابح): "موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية" (الخبر الأسبوعي ع 66 الصادر في 7 إلى 13 جوان 2000)

(33) – الاشرف (مصطفى): الجزائر الأمة والمجتمع، تر/ حنفي بن عيسى (م، و، ك الجزائر 1983 ) ص 131–132.

(34) – حربي: الثورة الجزائرية ص 154.

(35) – الاشرف ص131–132.

(36) – حربي: الثورة الجزائرية ص155.

(37) Mohamed Harbi, Le F.L.N, mirages et réalité (1945-1962) E.N.A.L, Alger, 1993, P 122.

(38) - Chikh (Slimane) : L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes Alger, 1998, P 386.

(39) – بوعزيز (يحي):الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (د،م،ج الجزائر 1986) ص 98–99.

(40) – لونيسي (إبراهيم): تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية (مجلة المصادر، – م،و،د،ب،ت،ح،و،ث1 نوفمبر 1954) العدد 4، 2001.

(41)– عباس: نداء الحق ، ص147.

(42) Harbi : le F.L.N, P125.